

- ١٨ -

المعيار التركيبي من حيث وسيلة وحيدة للوصول الى حكم لا يقوى وحده على الفصل بينهما ، وان كانت النتيجة المرضية فى هذا المقام على الأقل أنه توجد بين العنصر الفعلى وعناصر الجملة الأخرى تبعية متبادلة (تبعية توزيعية) ، أى أن كل العناصر ضرورية بنفس القدر للتكوين النحوى (وللصحة النحوية أحيانا) للجملة . ولكن نتساءل هل تتحقق الصحة النحوية من خلال التركيب فقط أم من خلال التركيب والمعنى معا ، وبعبارة أخرى هل تتحقق من خلال الاستقلال فقط أم من خلال الاستقلال والافادة (أو الاستغناء والتمام) وغيرها من المصطلحات التى وردت لدى النحاة العرب ؟

نشير ابتداء الى أن أصحاب النموذج المطروح هنا لم يتفقوا فى الشروط التى يجب توفرها فى التراكيب التى يطلق عليها صحيحة نحويا أو غير صحيحة نحويا . وإذا كان تنبير كما يرى أغلب نقاده قد فصل النحو (التركيب) عن الدلالة رغم أن معظم المفاهيم والتصورات التى أوردها فى نظريته - كما أشرنا من قبل - تعود أساسا الى إبراز العلاقة بين التركيب والوظيفة والتركيب والدلالة داخل اطار الجملة ، فما يدفع الحاحهم على شكلية نحوه واسرافهم فى الحكم عليه بأن مقولاته غير ناضجة وغير محددة (٢٤) ، فان معاييرهم فى الفصل بين العناصر - حقيقة - ليست كافية إذ لا يمكن أن يعقد الفصل وفقا لأقسام الكلام (٢٥) .

ونتوقف هنا مع التحليلات التى وضعها كل من هلبج وشنكل لفصل ما استقر على تسميته بالمكملات - من الناحية الاصطلاحية - وهى العناصر التابعة للفعل (وبالتالي التى يسيطر عليها) والعناصر غير الأساسية ؛ وهى العناصر غير التابعة للفعل (وبالتالي غير المرتبطة بقوة الفعل) (٢٦) .

ويلاحظ هنا أن اختبارا آخر يضاف الى اختبار الحذف السابق وهو اختبار الاستبدال ، وبخاصة اذا ما أردنا أن نتبين هل يمكن أن يكون لمكمل

(٢٤) نظرية التبعية فى التحليل النحوى ٤٠١ : ٤٠٦ .

Andresen, 1973, 50.

(٢٥) قارن :

(Angabe), (Ergänzung)

(٢٦) أى بين مصطلحي